توصيات منهجية في التاريخ

منهجية دراسة الوثيقة أو الوثائق
تهدف دراسة الوثيقة أو الوثائق إلى اختبار قدرات التلميذ على: - التعامل مع الوثيقة أو الوثائق قراءة وتحليلا وشرحا واستنتاجا - حسن استغلال المعلومات المكتسبة وتوظيفها لدراسة الوثيقة أو الوثائق - ويتألف هذا العمل من ثلاثة أجزاء: • التقديم: يهدف إلى التعريف بالوثيقة أو بالوثائق وطرح التساؤلات التي تثيرها - التعريف بها أي تحديد طبيعتها ومصدرها ومؤلفها وإطارها التاريخي - طرح الإشكالية أو الإشكاليات التي تثيرها الوثيقة / الوثائق بالاعتماد على الأسئلة المصاحبة لها. • الجوهر: يهدف إلى دراسة محتوى الوثيقة / الوثائق و إثرائها ويكون ذلك في شكل تحرير مسترسل اعتمادا على: - المعطيات التاريخية المكتسبة - الأسئلة المصاحبة • الخاتمة: تهدف إلى تقييم الوثيقة أو الوثائق من خلال: - تحديد أهم الاستنتاجات وإبراز حدود الوثيقة أو الوثائق - فتح آفاق بطرح مسألة أو مسائل أخرى لها صلة بالوثائق

الدورة الرئيسية (شعبة الاقتصاد و التصرف)

الموضوع الأول : دراسة نص

- الموضوع: دراسة نص
المجلس الملّي للحزب الدستوري الجديد والمطالب المنبثقة عنه

الإصلاح

تقديم الوثيقة:

النص مقتطف من لائحة صادرة عن اجتماع للمجلس الملّي للحزب الحر الدستوري الجديد المنعقد في جلسة خارقة للعادة يوم 10 جوان 1936 ورد بكتاب "تاريخ الحركة الوطنية التونسية"، وثائق 3 نشر دار العمل، الصفحات من 31 إلى 41. وأتى النص في فترة انفراج العلاقة بين السلط الفرنسية والوطنيين التونسيين بعد وصول حكومة "الجبهة الشعبية" إلى الحكم في فرنسا وإبدائها استعدادها للتفاوض مع التونسيين.

فما هي الظروف التي انعقد فيها المجلس الملي للحزب الدستوري الجديد وما هو مضمون المطالب التي انبثقت عنه؟

I - <u>ظروف انعقاد المجلس الملي للحزب الدستوري الجديد:</u>

" جوان 1936 " ..."الجبهة الشعبية بفرنسا " : ظرفية سياسية تحررية بفضل سياسة المقيم العام الفرنسي أرمون قيون (1936 - 1938) التي تدعّمت بوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم بفرنسا.

(إطلاق سراح المنفيين و إطلاق الحريات العامة ...).

" أزمة اقتصادية ..." ظرفية اقتصادية و اجتماعية صعبة جراء انعكاسات أزمة الثلاثينات الاقتصادية على المجتمع التونسي .(بؤس و بطالة)

ظرفية ملائمة لتكثيف نشاط الحزب الدستوري الجديد و تقديم مطالب معتدلة دون التخلي عن برنامج 1933

II - <u>تصنيف مطالب الحزب و توضيح مضامينها:</u>

-مطالب سياسية :النقطة الأولى و الرابعة : المطالبة بضمانات تشريعية تؤكد مشاركة التونسيين في إدارة شؤون البلاد و تحقيق مساواتهم مع الفرنسيين .

التأكيد على انتخاب المجالس البلدية .إضافة إلى المطالب السياسية التي تبناها مؤتمر نهج الجبل و التي أكدها المجلس الملي : برلمان تونسي و حكومة مسؤولة أمامه باستثناء المقيم العام الفرنسي .

-مطالب اقتصادية و اجتماعية : النقطة الأولى و النقطة السابعة و النقطة التاسعة : المطالبة بحماية التونسيين من مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية و مقاومة الفقر و البطالة عن طريق تدخل الدولة لإنجاز المشاريع الكبرى التي من شأنها توفير مواطن الشغل و المطالبة بتعميم التشريعات الاجتماعية التي تبنتها حكومة الجبهة الشعبية لفائدة العمال الفرنسيين على نظرائهم التونسيين و تحقيق المساواة في الأجور .

المطالبة بحرية التعبير و الصحافة و الاجتماع.

-مطالب ثقافية : إجبارية التعليم و تدريس اللغة العربية .

← برنامج إصلاحي في نطاق الحماية يهدف إلى توسيع مشاركة التونسيين في إدارة شؤون البلاد وتحقيق مساواتهم مع الفرنسيين

الخاتمة :

وثيقة مصدرية وهامة قدمت مطالب الحزب الجديد سنة 1936 و ألمت بالظرفية لكن كان بالإمكان إرفاقها بوثيقة إحصائية تدرس الأزمة الاقتصادية .

فكيف تطورت الحركة الوطنية في نهاية الثلاثينات؟

الدورة الرئيسية (شعبة الاقتصاد و التصرف)

الموضوع الثاني : دراسة وثائق

معاهدة فرساي وتداعياتها على ألمانيا

الإصلاح

تقديم الوثائق:

ثلاث وثائق: الأولى مقتطفات من معاهدة فرساي بتاريخ 28 جوان 1919 وردت بكتاب التاريخ للسنة الرابعة ثانوي، م.و.ب طبعة 2007 ص 19، (بتصرف) والوثيقة الثانية مقتطفات كذلك من "مخلفات معاهدة فرساي على ألمانيا حسب الأمير الألماني كرونبرنز (27 سبتمبر 1925)" وردت بنفس المصدر السابق ص 122. أما الثالثة فهي من خطاب هتلر أمام قادة الجيش (فيفري 1933) ووردت كذلك بنفس المصدر ص 123. وأتت الوثائق في فترة ما بين الحربين حيث شهدت ألمانيا عدة تطورات ناتجة عن هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وما تعرضت له من "إملاءات" ساعدت على صعود النازية.

فما هي مضامين معاهدة فرساي ومخلفاتها وما هو دورها في توجيه السياسة الخارجية الألمانية في الثلاثينات؟

<u>ا - معاهدة فرساي : مضامينها و مخلفاتها على ألمانيا :</u>

1- على المستوى العسكري : (البنود 42 -43 -160 -173)

إعلان الراين منطقة منزوعة السلاح ، تحديد الجيش الألماني ب100ألف جندي مهمته

حفظ الأمن الداخلي و إلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية .و نزع المعدات الثقيلة .

إضعاف ألمانيا و منعها من التسلح .

2 - على المستوى الترابي و الجغراسياسي :(البنود 51-80-81-87-102-119)

فقدان 68ألف كم من أراضيها لفائدة فرنسا (الألزاس و اللوران) و بلجيكيا و الدانمارك و بولونيا انتزاع ممر دانتزيغ ووضعه تحت رقابة جمعية الأمم .

فقدان ألمانيا لمستعمراتها في إفريقيا و مناطق نفوذها في المحيط الهادي .

تمزيق الوحدة الترابية لألمانيا و بروز مشكلة القوميات .

3 -على المستوى المالي و الاقتصادي : (البنود 45-231-232)

إثقال كاهل ألمانيا بدفع تعويضات ضخمة 132مليار مارك

خسارة أرصدة ألمانيا المالية بالخارج .

معاهدة قاسية ساهمت في صعود النازيين إلى الحكم و في توجيه السياسة الخارجية الألمانية .

<u>- دور معاهدة فرساي في تحديد السياسة الخارجية الألمانية في الثلاثينات:</u>

الوثيقة رقم 2و3 :منذ 1925 عملت ألمانيا على نقض معاهدة فرساي :

مراجعة الحدود الألمانية مع فرنسا و حل مسألة رينانيا و استرجاع دانتزيغ و ضم النمسا إلى ألمانيا .

حل مشكلة القوميات الألمانية التي تعيش تحت الاحتلال .

تأكدت هذه السياسة إثر تولي هتلر السلطة :

إعادة بناء القوة العسكرية في مستوى التسلح و الخدمة العسكرية الإجبارية

المطالبة بالمجال الحيوي و التوسع في الشرق.

السعي إلى التحالف

الخاتمة

وثائق مصدرية هامة أتاحت التعرف إلى حقبة زمنية هامة أثرت على العلاقات الدولية وأدت إلى قيام النازية التي جرّت العالم إلى حرب مدمّرة هي الحرب العالمية الثانية.

توصيات منهجية في الجغرافيا

منهجية المقال	منهجية دراسة الوثيقة أو الوثائق
يقسم العمل إلى مرحلتين : I. مرحلة الفهم والتفكيك : ▪ التمييز بين أصناف مختلف أصناف المواضيع : – مواضيع التحليل – مواضيع المقارنة – مواضيع التصنيف... ▪ التمييز بين المعطى والمطلوب. ▪ تحديد المفاهيم الأساسية وتفكيك مكونات المطلوب. ▪ بناء التخطيط (العناصر الرئيسية والفرعية) مع الحرص على التوازن بينها). II. مرحلة الانجاز والتحرير : 1. المقدمة : ▪ تحديد الإطار العام للموضوع والتمهيد له دون التدخل في استنتاجات وتحليل المقدمة جزء من الجوهر. ▪ طرح عناصر الشرح. 2. الجوهر : ▪ تحليل مسترسل ومترابط للعناصر مع عنونتها. ▪ التدعيم بالأمثلة والرسوم والإحصائيات الدقيقة. ▪ استعمال مفاهيم ومصطلحات جغرافية وتعريفها عند الضرورة. ▪ سلامة اللغة، وضوح الخط، حسن إخراج العمل... 3. الخاتمة : ▪ أهم الاستنتاجات. ▪ فتح آفاق. ▪ تجنب الاقتضاب أو الإطناب.	يقسم العمل إلى مرحلتين : I. مرحلة الفهم والتفكيك : ▪ بعث العنوان المصاحب لبرامج الوثائق موضوعها العام. ▪ تبين العلاقة بين الوثائق. ▪ قراءة الأسئلة المصاحبة لأنها توجه إلى محاور الاهتمام. ▪ تبويب المعطيات منطقيا : حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية ... ▪ تصنيف الإنتاج : في الفلاحة إلى نباتي أو حيواني وفي الصناعة حسب الأجهزة وفي الخدمات حسب الفروع. ▪ استخراج نسق التطور... II. مرحلة الانجاز والتحرير : 1. التقديم : ▪ التعريف بنوعية الوثيقة أو الوثائق وطبيعتها : – جدول إحصائي أو إحصائيات ثابتة أو تطورية. – رسم بياني (منحنى أو رسم دائري أو رسم بالأعمدة). – وثيقة مصورة (صور؛ فوتوغرافية، لقطة الشهرية، رسم كاريكاتوري). – نص. – خريطة جغرافية... ▪ مصدر الوثيقة أو الوثائق وموضوعها : عدم الاقتصار بالعنوان والخذ والإيجاز في تحديد الفكرة العامة دون الدخول في الاستنتاجات. ▪ ذكر الموضوع المشترك للوثائق وتنزيله في السياق. ▪ طرح عناصر الشرح أي الأسئلة المصاحبة دون تغيير في ترتيبها ومحتواها وعنونة العناصر وفق الأسئلة. 2. الجوهر : ▪ تحليل مسترسل للمطلوب اعتمادا على الأسئلة المصاحبة مع توظيف المكتسبات. ▪ التقيد بالمطلوب والانطلاق من الوثيقة أو الوثائق. ▪ تعريف المفاهيم الرئيسية وحسن توظيفها. ▪ التدعيم بأمثلة ورسوم وإحصائيات دقيقة. ما ينبغي تجنبه : ▪ الإهمال الكلي أو الجزئي للوثيقة أو الوثائق وللأسئلة المصاحبة وتحرير مقدمة حول موضوعها. ▪ تراصف كل وثيقة عن حدة والتطرق إلى محتواها بطريقة سطحية أو الوقوع في المحكاة. ▪ الإجابة عن الأسئلة وإهمال الوثيقة أو الوثائق. ▪ التفسيرات الخاطئة والمتناقضة. 3. الخاتمة : ▪ تقييم الوثيقة أو الوثائق (أهمية الوثيقة وحدودها). ▪ فتح آفاق بطرح مسألة أخرى ذات صلة بالوثيقة أو الوثائق. ما يجب تجنبه : ▪ تلخيص الأفكار الواردة في الوثيقة أو الوثائق وإعادة كتابة أسئلتها أو عنوانها. ▪ انجاز خاتمة مقال. ▪ الاقتضاب والإطناب. ▪ إهمال فتح الآفاق أو تحويله إلى أسئلة بحسب الإجابة عليها.

الدورة الرئيسية (شعبة الاقتصاد و التصرف)

الموضوع الأول : مقال

الإصلاح

المقدمة :

يعتبر الاتحاد الأوروبي قطبا تجاريا قويا وقوة مالية متنامية، وهو ما يمنحه مكانة هامة في الاقتصاد العالمي ونفوذا اقتصاديا عالميا كبيرا.

فما هي مظاهر القوة التجارية والمالية للاتحاد الأوروبي ؟ وما هي دعائمها ؟

I. مظاهر القوة التجارية و المالية للاتحاد الأوروبي:

1. مظاهر القوة التجارية :

- يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة بارزة في التجارة العالمية تصديرا وتوريدا للسلع والخدمات (قرابة 40 % من المبادلات العالمية الجملية للسلع، وأكثر من ربع القيمة الجملية للمبادلات العالمية للخدمات).
- تؤكد تركيبة المبادلات القوة التجارية للاتحاد الأوروبي من خلال اهمية الصادرات والواردات الصناعية، حيث تستأثر المنتجات الصناعية بأكثر من ثلاثة أرباع القيمة الجملية لصادراته، وأكثر من ثلثي القيمة الجملية لوارداته.
- تتم مبادلات الاتحاد الأوروبي أساسا مع البلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة والبلدان النفطية...

– الاتحاد الأوروبي أكبر قوة تجارية في العالم.

2. مظاهر القوة المالية :

- يهيمن الاتحاد الأوروبي على أدفاق الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم، إذ استقطب، سنة 2009، قرابة نصف أدفاق الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة، كما وفّر 45 % من الأدفاق الصادرة.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي للمساعدة العمومية من أجل التنمية. فقد أسهم سنة 2009 بما يفوق نصف قيمتها.
- يستأثر الاتحاد بحصة ضخمة من العائدات السياحية العالمية (أكثر من 300 مليار دولار سنة 2009).

– سيطرة جليّة على الأدفاق التجارية والمالية الرئيسية في العالم.

II. دعائم القوة التجارية و المالية للاتحاد الأوروبي :

ترتبط هذه القوة التجارية والمالية بدعائم متنوعة :

1. دعائم هيكلية وتنظيمية :

- دور السياسات المشتركة التي تعتبر دعامة أساسية للقوة الأوروبية : بناء السوق الموحدة، الاتحاد النقدي، العملة الموحدة...
- امتلاك مؤسسات عبر قطرية عملاقة تدعمت على اثر عمليات الاندماج، وتتميز بتنوعها واحتلالها مراتب عالمية متقدمة.
- اهمية السوق الداخلية : حيث يضم الاتحاد الأوروبي قرابة 500 مليون ساكن (المرتبة الثالثة عالميا بعد الصين والهند). ويشكل هؤلاء سوقا استهلاكية ضخمة ومصدرا هاما للادخار، وهو ما يمثل عاملا مدعما للنمو الاقتصادي.

2. دعائم اقتصادية ومالية :

- يتميز الاتحاد الأوروبي بقوة إنتاجية ضخمة تتجلى في مختلف القطاعات الاقتصادية بوأته مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي.
- يمتلك الاتحاد عملة قوية وهي اليورو، وبورصات نشيطة وجهازا مصرفيا قويا، وهو ما أهله لأن يكون قطبا ماليا عالميا.

3. مزايا الموقع الجغرافي والتحكم في المجال :

- للاتحاد الأوروبي واجهات بحرية متعددة تفتح على المجالات الاقتصادية الكبرى في العالم (المجال الأمريكي غربا، القارة الآسيوية شرقا والقارة الإفريقية جنوبا).
- يمتلك الاتحاد شبكات نقل واتصال متنوعة ومتكاملة وممتدة تيسّر المبادلات.
- يستفيد الاتحاد من إشعاع حاضرتيه العالميتين لندن وباريس، اللتان تتمتعان بتركز عال للخدمات القيادية والتقريرية.

- أكسبت هذه الدعائم الاتحاد الأوروبي قوة تجارية ومالية عالمية.

الخاتمة :

يمثّل الاتحاد الأوروبي تكتلا اقتصاديا قويا يتمتع بحضور نشيط في الأسواق والساحات المالية العالمية. غير ان نفوذه السياسي والعسكري في العالم لا يزال محدودا. وهو يعتبر، لهذا السبب، قوة غير مكتملة.

الدورة الرئيسية (شعبة الاقتصاد و التصرف)

الموضوع الثاني : دراسة وثائق

الإصلاح

التقديم :

تقدم الوثيقتان الأولى والثانية مؤشرات بشرية واقتصادية ببعض البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي لسنوات 2008، 2009، 2010 و2011، مصدرهما تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2011، وملامح العالم الاقتصادية سنة 2012. وتمثل الوثيقة الثالثة مقتطفات من بيان صحفي ورد في موقع منظمة الأغذية والزراعة بتاريخ 9 مارس 2012، ويتعلق بالأزمة الغذائية بالساحل الإفريقي. تتناول الوثائق الثلاث مسألة التنمية ببلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي. فما هي حصيلة التنمية وعوائقها بهذه البلدان ؟

I. حصيلة تنموية متواضعة :

1. تنمية بشرية ضعيفة :

تتعدد المؤشرات الدالة على ضعف مستوى التنمية البشرية ببلدان الساحل الإفريقي :

- تفشي الأمية : تنتشر الأمية بكامل بلدان الساحل الإفريقي وتسجل مستويات قياسية بكل من النيجر وبوركينا فاسو، حيث يتجاوز متوسط نسبة الأمية لدى الكهول 70 %.
- تواضع الدخل الفردي وانتشار الفقر : تعدّ بلدان الساحل الإفريقي أفقر بلدان العالم، إذ تتميز بمستوى ضعيف جدا لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، فهي لم تتجاوز الألف دولار سنة 2010 في السنغال وبوركينا فاسو والنيجر.
- ضعف أمل الحياة عند الولادة : تتسم بلدان الساحل الإفريقي بتدني أمل الحياة عند الولادة الذي لم يتجاوز الستين سنة في 2010 ببلدان الأربعة الواردة في الوثائق، ويقل عن خمسين سنة في النيجر. ويفسر ذلك بضعف التجهيزات والخدمات الصحية.
- تفاقم سوء التغذية وتواتر المجاعات : يجسم الوضع الغذائي في بلدان الساحل الإفريقي أحد مظاهر الفقر والبؤس ويتجلى ذلك في تعدد المجاعات وتواترها (35 % من سكان النيجر وعشر سكان بوركينافاسو و22 % من الموريتانيين و 6 % من سكان السنغال مهددون بالأزمة الغذائية).

- يحتل مؤشر التنمية البشرية وضعية هذه الأقطار. فمن بين 187 بلدا في العالم مرتّبة حسب هذا المؤشر سنة 2011، تحتل بلدان الساحل الإفريقي المراتب الأخيرة. وتأتي النيجر في المرتبة قبل الأخيرة.

2. حصيلة اقتصادية هزيلة :

- فلاحة غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي : يعجز الإنتاج الفلاحي في البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي عن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي حتى في السنوات التي تكون فيها كميات الأمطار كافية، مما يجبر هذه البلدان على توريد المواد الغذائية والتعويل على المساعدات الدولية.
- موازين تجارية عاجزة : تمثل بلدان الساحل الإفريقي مجالا طرفيا بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. ويجسّم العجز الهيكلي الذي تشكو منه الموازين التجارية (أكثر من 2500 مليار دولار في المتغال سنة 2009) الوضعية الصعبة للتجارة الخارجية لهذه البلدان.
- ديون خارجية مرتفعة : حظيت بلدان الساحل الإفريقي ببرامج هامة للمساعدة العمومية من أجل التنمية وهو ما أدى إلى ارتفاع حصتها من الناتج الداخلي الخام في البلدان الواردة في الوثائق سنة 2009 (قرابة 14 % في بوركينا فاسو). غير أن القروض الممنوحة في إطار هذه المساعدة كانت سببا في تفاقم الدين الخارجي.

- أفضى التعويل على المساعدة الخارجية إلى تبعية مفرطة تجاه البلدان المانحة.

II. عوائق تنموية متعددة :

1. عوائق بشرية :

- نمو طبيعي مرتفع للسكان : تشهد بلدان الساحل الإفريقي انفجارا ديمغرافيا، ولذلك تتسم نسب النمو الطبيعي بمستواها المرتفع (يقارب 4 % في البلدان الأربعة الواردة في الوثائق).
- أهمية الفئات العمرية الشابة : تتسم تركيبة السكان ببلدان الساحل الإفريقي بفتوتها، إذ تمثل الفئة العمرية دون 20 سنة أكثر من 50 % من السكان.
- تزايد الحاجات الأساسية ونمو النفقات الاجتماعية : تفرض الفتوة السكانية على الدول توظيف استثمارات هامة في المجال الاجتماعي على حساب الاستثمار الاقتصادي وخلق مواطن الشغل.
- الانتشار الواسع للأمية : يعتبر تدني نسبة التمدرس من العوامل المفسرة لتفشي ظاهرة الأمية، التي تعدّ عائقا أساسيا في وجه التنمية بهذه البلدان.
- الصراعات السياسية والنزاعات العرقية والقبلية : شهدت بلدان الساحل الإفريقي أزمات سياسية عديدة كثيرا ما تحولت إلى نزاعات مسلحة وحروب أهلية (انتفاضة قبائل الطوارق في النيجر في تسعينات القرن الماضي...).

2. عوائق طبيعية :

- لم تكن الظروف المناخية التي عرفتها بلدان الساحل الإفريقي خلال القرن العشرين وحتى في بداية القرن الواحد والعشرين مواتية لتحقيق التنمية.
- شهدت المنطقة خلال هذه الفترة أزمات جفاف حادة ومتعددة تسببت في هلاك الآلاف من السكان والحيوانات وفي ازدياد حدة الفقر وفي تضخيم تيارات الهجرة الداخلية.

الخاتمة :

أكدت هذه الوثائق على تواضع مستوى التنمية بالبلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي. ويبدو ان الظروف الحالية غير مواتية لهذه البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. ولكن أصبح من الواضح أن تطوير الموارد البشرية أمر ضروري للخروج من وضع البلدان الأقل تقدما في العالم.